مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

تأثير الفساد الاقتصادي على النمو في الدول العربية
دراسة قياسية لسنوات الفترة (2008-2021)

*عبد الله محمد حسن الديغة[1]، مصطفى علي أحمد أبو عائشة[2]
[1] قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد– جامعة سرت .
[2] قسم الاقتصاد – كلية الاقتصادوالمحاسبة – جامعة فزان.

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2008-2021) وأشارت نتائج اختبار Panel Unit Root Test إلى أن كل المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى، كما بينت نتائج اختبار Panel Cointegration Test عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، الانفاق الحكومي، صافي الصادرات، ومؤشر مدركات الفساد)؛ لذا تم تقدير النموذج في الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وفق نموذج الانحدار التجميعي. Common Effect (CE)

وجاءت نتائج التقدير مطابقة للنظرية الاقتصادية، وبينت الدراسة أن الفساد له تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي بالدول العربية، في حين تؤثر بقية المتغيرات تأثيراً ايجابياً وذي دلالة إحصائية على النمو، وذلك بمستوى معنوية 0.01. وسجلت قيمة معامل التحديد قراءة قدرها 0.94، مما يدل على جودة توفيق النموذج في اختيار متغيراته. وتوصي الدراسة بضرورة اتخاذ كل الإجراءات التي تحد من ظاهرة الفساد الاقتصادي وخصوصاً المالي ووضع الآليات المناسبة وتطبيقها بكل حزم مع ضرورة إيقاظ الرقابة الذاتية بين المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، الدول العربية، النمو الاقتصادي، ونموذج الأثر التجميعي

The Impact of Corruption on Economic Growth in the Arab Countries (2021-2008) Standard study for the years

[1]ABDULLAH MOHAMMED HASAN.
[2]Mostafa Ali Ahmed Aboaisha.
[1]Department of Economics – Faculty of Economics and Accounting – University of Sirte.
[2]Department of Economics – Faculty of Economics and Accounting – University of fezzanu.

A B S T R A C T

The study aims to know the impact of economic corruption on economic growth in the Arab countries during the period (2008-2021). The results of the Panel Unit Root Test test indicated that all the variables are integrated of the first order ،and the results of the Panel Cointegration Test showed that there is no Cointegration between the study variables. (Economic growth ،government spending ،net exports ،and corruption perception index) ، so the model was estimated in the long run using the ordinary least squares method. The results of the assessment were identical to the economic theory ،as the study showed that corruption has a negative and statistically significant impact on economic growth in the Arab countries While the rest of the variables have a positive and statistically significant

*مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني arms2262016@gmail.com تاريخ استلام البحث 13- مايو2023
استلام رد المحكمين30 مايو 2023 - تم قبوله 10 يونيو 2023

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

effect on growth ،with a significant level of 0.01. The value of the coefficient of determination was recorded at a reading of 0.94 ،which indicates the quality of the model's fit in choosing its variables. The study recommends the necessity of taking all measures that limit the phenomenon of economic and financial corruption ،and setting appropriate mechanisms and applying them firmly ،with the need to awaken self-censorship among citizens

Keywords: Economic corruption, Arab countries, economic growth, and the aggregate effect model**.**

المقدمة

يُعدّ الفساد بمختلف أشكاله ومسمياته أحد أهم المشاكل التي تؤرق المخططين وصانعي السياسات الاقتصادية والتي تعاني منها اقتصاد العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة لا سيما الدول العربية, وذلك على الرغم من إختلاف حجمه ومدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية فيها وقد حظيت الأثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد بإهتمام متزايد على مدى العقود القليلة الماضية لدى العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي كصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، كما أبدت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) إهتماماً شديداً بعواقب الفساد على الرفاهية والنمو الإقتصادي في العديد من البلدان(kolgo,2018)، فبحسب البنك الدولي يعتبر الفساد من أهم العوامل التي ساعدت على إرتفاع معدلات الفقر وعدم تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الدخول بين السكان، وعرقلة خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتفاوت الدخول بين مختلف فئات وشرائح المجتمع وعدم تحقيق نمو اقتصادي متكافئ خصوصاً في البلدان التي تمر بمراحل إنتقالية الأمر الذي أدى إلى تقويض التشريعات والقوانين المعمول بها والتي من المفترض أن يكون الأصل في إصدارها تحقيق المصلحة العامة وإرساء العدالة الاجتماعية، وعدم إهدار الموارد بما يؤسس لتنمية اقتصادية مستدامة. فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون مكافحة الفساد بكل أنواعه إلى جانب تطبيق سياسات إقتصادية داعمة للنمو كمعدلات فائدة منخفضة ومستويات مقبولة للتضخم وعجز الموازنة، ومستويات عالية من الشفافية والإفصاح والتي من شأنها تعزيز ثقة الأفراد بمؤسسات الدولة. (Ahmeti, et al, 2012) و(مسعودي: 2020)

وإذا كان الفساد ظاهرة عُرفتْ في مختلف الأزمنة والعصور فإن ما يضع اقتصاد العديد من البلدان وخاصةً النامية منها أمام تحديات كبيرة هو أن تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ليست بالمهمة السهلة في ظل وجهتي نظر مختلفتين تماماً حول مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، وعلى عكس وجهة النظر السائدة التي ترى بأن للفساد أثار سلبية على معدلات النمو تبنى وجهة نظر أخرى رأي منافي لذلك تماماً تتمثل في أنه يمكن أن يكون للفساد أثر إيجابي على النمو خصوصاً في ظل شيوع البيروقراطية والمركزية الإدارية وضعف مؤسسات الدولة، حيث يُعدّ الفساد وسيلة فعالة؛ لتجاوز الكثير من القيود والتشريعات والإجراءات الإدارية البطيئة والمعقدة والتي من شأنها التقليل من فرص الاستثمار والنمو.

دعمت العديد من الدراسات الأثر الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي من خلال النظر إلى الرشوة والاموال المدفوعة من أجل تخطي العديد من الاجراءات الصارمة والعراقيل على أنها بمثابة ضرائب طوعية تشكل حافزاً للمسؤولين والعاملين

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

بالإدارات العامة على تجاوز العديد من العقبات والعراقيل وتسهل فرص الاستثمار؛ لأصحاب رؤوس الاموال (Qianqiao Hua,2013). إلا أن هذا الرأي واجه العديد من الانتقادات التي من أهمها سوء تخصيص الموارد وتحيز الاستثمارات في المشاريع الضخمة والمربحة على حساب الخدمات الأساسية الموجهة لإعانة الفقراء ومحدودي الدخل، علاوة على المساهمة بشكل مباشر في انخفاض إنتاجية العمالة؛ بسبب عدم الامتثال للوائح والقوانين المنظمة للاستثمار.

– **إشكالية البحث:** انطلاقاً من التطور المستمر والمتنامي لظاهرة الفساد المالي والإداري الذي تشهده غالبية الاقتصاديات العالمية وبشكل خاص الاقتصاديات النامية ومن ضمنها اقتصاديات الدول العربية (وإن كانت بدرجات متفاوتة)؛ وبحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2022 لا يزال أكثر من ثلثي بلدان العالم تواجه إشكالية تفشي ظاهرة الفساد وتناميها، حيث سجلت تلك البلدان درجات أقل من 50 على مؤشر مدركات الفساد وهو المؤشر الأكثر استعمالاً؛ لقياس مستوى الفساد على مستوى العالم فهو يقيس النسب المدركة لفساد القطاع العام في كل دولة طبقاً للخبراء وأوساط الأعمال.

وأخذاً بعين الاعتبار وجهتي النظر المتعارضتين حول تأثير الفساد على النمو الاقتصادي تتبلور معالم الإشكالية البحثية والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: ما هو تأثير الفساد على معدلات النمو الاقتصادي بالدول العربية؟ وتنبثق من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

تساؤلات البحث:

- هل كان للفساد الاقتصادي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بالدول العربية (كما خلصت بعض الدراسات التطبيقية)؟
- هل كان للفساد الاقتصادي تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي بالبلدان العربية (كما خلصت جل الأدبيات الاقتصادية والعديد من الدراسات التطبيقية)؟
- ما هي أهم العوامل المفسرة لانتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان العربية؟

ويتمحور الجانب التطبيقي لهذه البحث حول الخروج بأجوبة لهذه التساؤلات.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث انطلاقاً من التأثيرات السلبية للفساد الاقتصادي بمختلف البلدان العربية وتبعات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، في البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة في مؤشرات تلك الظاهرة، والتي عادة ما تقود إلى إهدار مواردها المالية وتبديد ثرواتها نتيجةً؛ لتعارض المصالح الشخصية مع المشاريع التنموية اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته، ولاشك أن دراسة الأثار الاقتصادية الناجمة عن الفساد على اقتصادات دول الدراسة ومحاولة إبراز أثر ذلك على النمو الاقتصادي فيها، وتكون له أثار إيجابية تسهم في بلورة وزيادة وعي شعوب تلك البلدان بمخاطر ظاهرة الفساد والعمل على محاربتها وإيجاد الحلول الناجعة لها.

– **أهداف البحث:** يتمثل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، فيما تتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

– إلقاء الضوء على ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان العربية، والعوامل التي تقف وراء انتشار تلك الظاهرة بها.

– إلقاء الضوء على تطورات أوضاع الاقتصادات العربية في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

منهجية البحث: استخدم البحث الأسلوب القياسي؛ لغرض قياس أثر المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في (صافي الصادرات، الإنفاق الحكومي، ومؤشر مدركات الفساد) على المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بدول الدراسة كمقياس للنمو الاقتصادي في كل دولة، وذلك باستخدام البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Data)، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الاستنباطي؛ لاستخلاص أهم النتائج المترتبة عن الدراسة ليتم بناءً عليها اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها دعم جهود محاربة الفساد في دول الدراسة.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث في تحليل واقع الفساد الاقتصادي وتأثيره على نمو اقتصاديات الدول العربية وذلك خلال الفترة الزمنية (2008-2021).

الدراسات السابقة:

زخرت الأدبيات الاقتصادية بالعديد من الدراسات، التي حاولت تفسير العلاقة السببية بين الفساد والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأثره على النمو والتنمية الاقتصادية على مستوى الدول النامية والمتقدمة، واختلفت الدراسات من حيث المتغيرات المستخدمة، والفترة الزمنية المغطاة، وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم ومن ثم النتائج التي توصلت إليها، ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

- **دراسة (كناي2013, أثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني "سبل الوقاية والعلاج"، دراسة اقتصادية تحليلية للفترة 2000-2012):** أثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني "سبل الوقاية والعلاج"، دراسة اقتصادية تحليلية للفترة 2000-2012، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثار الاقتصادية للفساد بالاقتصاد الجزائري باستخدام المتغيرات الاقتصادية التالية: معدلات النمو الاقتصادي، إيرادات الدولة ونفقاتها، الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تطرقت الدراسة أيضاً إلى الأليات المعتمدة؛ للوقاية من هذه الظاهرة ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها.
- توصلت الدراسة: إلى أن من بين أهم مسببات الفساد هو نقص الشفافية في اتخاذ القرارات ذات الطابع الاقتصادي، ونقص المسائلة لكبار الفاسدين، وكثرة العراقيل الإدارية في وجه أي نشاط اقتصادي أو تجاري أو استثماري، كما أن الأليات الوقائية المحددة قانوناً غير مستغلة بصفة موضوعية لا من حيث أليات التوظيف التي لا تخضع للكفاءة قدر خضوعها للولاء والجهوية، ولا من حيث أليات تسيير القطاعين العام والخاص بالشفافية المطلوبة، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية الرسمية على منافسة الأنشطة المماثلة غير المشروعة، والتي لا تخضع لرقابة الدولة مما أدى إلى تقليص موارد الخزينة العمومية وإيرادات الدولة بشكل عام، وأوصت الدراسة بالعمل على تشديد العقوبات على مخالفي التشريعات، في مجال تهريب الأموال وتداولها بطريقة غير قانونية؛ لسد كلِّ المنافذ التي تشكل ممرات غير شرعية لرؤوس الأموال، وأوصت بتفعيل أجهزة الرقابة، والتحري، والتحقيق، والمسألة مع الحرص على نشر تقاريرها بشكل دوري؛ ليطلع المواطن على نتائج أعمالها، وحتى يتم التشهير بمظاهر الفساد وعدم التستر عليها.
- **دراسة (عليمات2015, انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الاردن"):** استهدفت الدراسة الوقوف على الاستراتيجيات والطرق المتبعة لمكافحة الفساد بالأردن، والتعرف على علاقة الفساد ببعض المؤشرات (الإنفاق الحكومي، الاستثمار، المديونية، الاستقرار السياسي والاقتصادي)، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي،

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

واستخدمت أسلوب التحليل القياسي من خلال اختبار عدة متغيرات معبرة عن ظاهرة الفساد وقياس علاقتها أو انعكاسها على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وطردية بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي؛ لِمعرفة أن محاربة الفساد تتطلب التغلب على البيروقراطية، والتعقيد وغيرها من الإجراءات المعرقلة؛ لمزاولة الأفراد ورجال الأعمال لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، كما بينت نتائج الدراسة أن الفساد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل الاستقرار السياسي والاقتصادي ببلد الدراسة.

- **دراسة (عريقيب والمبسوط 2018, البيئة الحاضنة للفساد المالي وأثاره دراسة تحليلية للفترة 2003-2016):** استهدفت الدراسة تحديد أهم مظاهر وأسباب الفساد المالي في ليبيا وبيان أهم النتائج الاقتصادية المترتبة على هذه الظاهرة، وتوصلت إلى أن الفساد المالي يؤثر سلباً على معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، كما يؤدي إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية واستنزاف الموارد مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستويات المعيشة، وأوصت الدراسة بتقديم الدعم اللازم للمراكز والهيئات البحثية للقيام بالمزيد من الدراسات التي تساعد على تحديد مواطن الفساد وصولاً إلى تحديد مؤشرات إصلاحه، كما أوصت بالاتجاه نحو تبادل الخبرات مع البلدان التي لها باع طويل وتجارب ناجحة في الإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد.
- **دراسة (Qianqiao Hua,2013: تأثير الفساد على النمو بالدول ذات الطابع الانتقالي),** استهدفت الدراسة تبيان أثر الفساد على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان التي تمر بمراحل سياسية انتقالية حيث تسود حالة من البيروقراطية وعدم اليقين بمختلف مؤسسات النشاط الاقتصادي لهذه البلدان، وتوصلت إلى أن رغم التصور النمطي السائد لتأثير الفساد على النمو الاقتصادي هو أن الفساد يؤثر دائماً بشكل سلبي على معدلات النمو.
- **دراسة (Fortes and Afonso,2021: الفساد والنمو الاقتصادي: هل حجم الحكومة مهم؟** استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في عدد من الاقتصادات النامية والمتقدمة في ضوء حجم الحكومة وعدد وزرائها والمؤسسات والهيئات المنبثقة عنها، وتوصلت الدراسة إلى أن اتساع حجم الحكومة والهيئات التابعة لها يُحد من قدرتها على محاربة الفساد مقارنة بالحكومات المصغرة، كما توصلت إلى أنه وبغض النظر عن الجدل القائم بشأن القضية الأخلاقية المرتبطة بموضوع الفساد، فإن النتائج تُشير إلى أن الدول النامية قد تستفيد من الفساد أو لا تتأثر به.

  وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الحكومات المصغرة في البلدان المتقدمة تنخفض فيها معدلات الفساد مقارنةً بنظيراتها من البلدان النامية، وهو ما أرجعته الدراسة إلى نضج المؤسسات بالبلدان المتقدمة، وفعالية الأجهزة الرقابية فيها، وأوصت الدراسة بضرورة أن تبحث الدراسات المستقبلية في طرق وآليات انتقال الفساد في كل مجتمع، وغيرها من المتغيرات التي من الممكن أن تساهم بشكل كبير في فهم أثار الفساد على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.
- **دراسة (Hayet & Ben Zina,2022: أثر الفساد على النمو الاقتصادي في تونس: تطبيق منهج ARDL),** استهدفت الدراسة تبيان أثر الفساد على معدلات النمو الاقتصادي في تونس وذلك في الأمدين القصير والطويل بناءً على تقدير بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1996-2019) باستخدام نموذج (ARDL)؛ لإيضاح العلاقة المباشرة وغير المباشرة التي تربط بين الفساد والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يلعب دوراً كبيراً في تثبيط الاستثمار

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الخاص على المدى القصير والطويل، من خلال التكاليف الباهظة التي تتكبدها الشركات المستثمرة في القطاع الخاص، إضافة إلى حالة عدم اليقين بشأن العائد المتوقع من الاستثمار بالقطاع الخاص في ظل تفشي الفساد.

وتوصلت الدراسة: إلى وجود تأثير سلبي غير مباشر للفساد على النفقات العامة في الأجلين الطويل والقصير، وتميزت الدراسة بإيضاح تأثير الفساد على معدلات النمو في تونس ليس على الأمد الطويل فحسب، وإنما على الأمد القصير أيضاً من خلال دراسة تأثير الفساد على متغيرات هامة من ضمنها الاستثمار الخاص والإنفاق العام والإيرادات العامة للدولة.

- **خلاصة الدراسات السابقة:**

حاولت الدراسات السابقة تفسير العلاقة السببية بين الفساد والنمو الاقتصادي، واختلفت تلك الدراسات من حيث المتغيرات الداخلة في تفسير تلك العلاقة، والفترة الزمنية المغطاة، والمنهجية المستخدمة ومن ثم النتائج المتحصل عليها.

- **الفجوة البحثية:**

تأتي أهمية هذه الدراسة ومدى اختلافها عن الدراسات السابقة من خلال إدخال متغيرات لها أهميتها بحسب التركيبة الهيكلية لاقتصادات دول الدراسة، سواء فيما يتعلق بصافي الصادرات أو الإنفاق الحكومي أو ومؤشر مدركات الفساد، ومحاولة تحديد نوع العلاقة السببية بين تلك المتغيرات ومعدلات النمو الاقتصادي في دول الدراسة، إضافةً إلى محاولة الوقوف على الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات السابقة وعلاقته بمستويات الفساد السائدة.

ثانياً–بعض من الأدب الاقتصادي عن ظاهرة الفساد:

(أ)–مفهوم الفساد: انطلاقاً من كون الفساد هو أي تصرف يتنافى والسلوك السوي ويؤثر سلباً على محاولات العديد من الدول؛ للرفع من مستوى أدائها على كافة الأصعدة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية فإن منظمة الشفافية الدولية تعرفه أنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام السلطة؛ لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية أو فئوية على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة". (كناي، 2013).

كما يُعرف الفساد في بُعدهِ الاقتصادي بأنه سوء استعمال الوظيفة العامة، والسعي نحو تحقيق مكاسب فردية ضيقة. (العلمي والعيادي، 2020)

(ب)–أسباب الفساد: تقف العديد من الأسباب وراء انتشار ظاهرة الفساد في دولة ما، ولعل من أهمها ضعف الأُطر والبرامج والسياسات الحاكمة؛ لعمل المنظمات العامة والوظيفة العامة مما يضعف من نظم الشفافية والمحاسبة، وأن التفاوت في مستويات الدخول بين القطاعين العام والخاص وعدم كفاية نظم الحوافز المادية التي يحصل عليها العاملون في الخدمة العامة تمثل أحد أهم الأسباب التي تقلل من قيم النزاهة والأمانة بين الموظفون العموميين، وتؤثر سلباً على جودة الحياة العامة، ومستوى تقديم الخدمات ومعدلات النمو الاقتصادي. (محمود، 2020: 95–96)

(ج)–أشكال الفساد: تتعدد صور وأشكال الفساد الاقتصادي ويلخص المخطط (1) أبرز الصور والأشكال المختلفة للفساد.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

مخطط (1): أبرز صور وأشكال الفساد

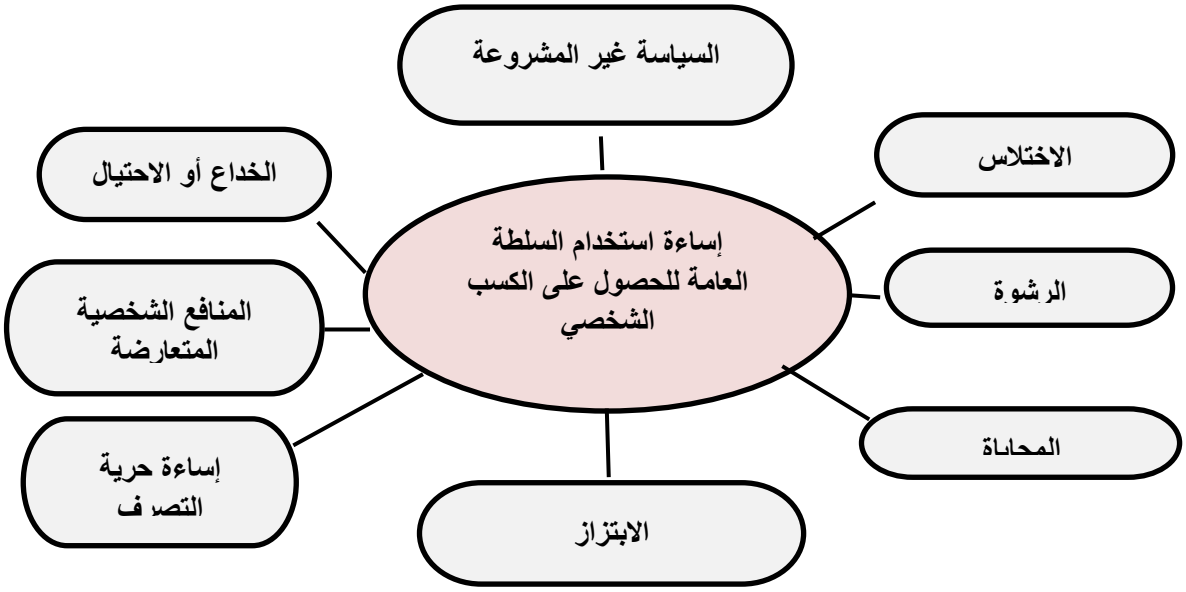

Source: Petter Langseth, Globa Dynamics of Corruption (Oct ,2002), The Role of the United Nations Helping Member States, Build Integrity to curb Corruption, Centre for International Crime Prevention (CICP-3), Vienna, p.3.

(د)- الأثار الاقتصادية للفساد: يُعدّ الفساد أحد أهم معوقات النمو في الكثير من البلدان؛ لأنه يخفض حوافز الاستثمار(سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية) فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسؤول الحكومي ستضاف حتماً إلى إجمالي تكلفة المشروع مما يعني زيادة التكاليف التي يتحملها الاقتصاد المحلي، مما يفسح المجال أمام القائمين على مختلف المشروعات؛ للتلاعب بالمواصفات المطلوبة للتنفيذ مما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء؛ للتورط في السعي إلى الربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية نتيجة؛ لزيادة تكاليف الاستثمار ومن ثم خفض معدلات النمو وتباطؤ التنمية بشكل عام، مما يقود إلى تراجع معدلات نمو التوظيف وازدياد معدلات البطالة. (سعدون (2017)، و Mustafa & Bryan (2016).

إضافة إلى ما يسببه الفساد من إضعاف؛ لقيمة العملة الوطنية وتهريب الأموال إلى الخارج. (محمد، 2014) الأمر الذي يقود إلى هدر المال العام وعدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل وزيادة حدة الفقر بسبب تأثيراته التوزيعية المتحيزة ضد الفقراء؛ نتيجة لزيادة أسعار الخدمات العامة وتقليل جودتها، وانخفاض نوعية البرامج الاجتماعية التي تعمل على مكافحة الفقر كبرامج التعليم والصحة. (حسين، 2022)، إضافةً إلى الرفع من كلفة الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة،

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

وهو ما يؤثر سلباً على الرفاهية الاقتصادية والتنمية المستدامة. (العلمي، والعبيدي 2020). ويُعدّ تفشي ظاهرة الفساد وإساءة استخدام السلطة من أهم العوامل المؤدية إلى زعزعة ثقة الأفراد بمؤسسات الدولة ونزاهتها. (محمد، 2014).

يمكن إيجاز أبرز التأثيرات الاقتصادية للفساد بالمخطط (2) أدناه.

مخطط (2): ايجاز أبرز التأثيرات الاقتصادية للفساد

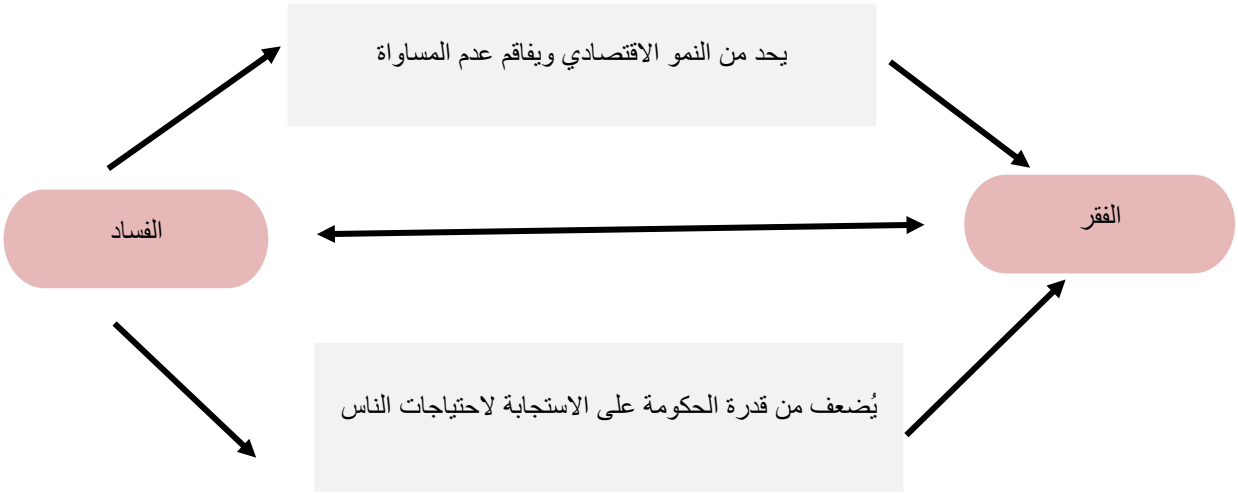

المصدر: حسين (2020)، ص80

ثالثاً–تطور مدركات الفساد بالبلدان العربية:

يُعدّ مؤشر مدركات الفساد المؤشر الأكثر استخداما وانتشاراً على مستوى العالم، ويستخدم مؤشر مدركات الفساد مقياساً يتدرج من 0 إلى 100، حيث تشير الدرجة (0) إلى الدول الأكثر فساداً والدرجة (100) إلى الدول الأقل فساداً والأكثر نزاهة، ويصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب الدول بالاستناد على مدى فساد القطاع العام في الدول المعنية.(أبو طير، 2021) ، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصائيات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، ويعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها، ويركز مؤشر مدركات الفساد على تقييم واقع القطاع العام، حيث تطرح الاستقصائيات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بحصول الموظفين العموميين على مداخيل إضافية غير مشروعة، ويعتمد المؤشر على المدركات؛ لأنه من الصعب تقييم مستويات الفساد بمختلف البلدان بالاعتماد على الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة مثلاً بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وأخر، ويرتبط هذا المؤشر بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتنموية (كنسبة الفقر، ومتوسط الدخل، ومستوى الاقتصاد غير الرسمي)

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

ومن إيجابيات مؤشر مدركات الفساد أنه أصبح هناك نوع من التنافس بين الحكومات، فكلّ حكومة تنتظر ما ستكون عليه مرتبتها في المؤشر عاماً بعد عام، ما يعطي في الوقت نفسه نوعًا من التشجيع للحكومات؛ لتحسين من أجل المنافسة، ولتحسين رتبتها في المؤشر.(صاحبي، 2017)

ويبين الجدول رقم (1) تطور مدركات الفساد بالبلدان العربية خلال سنوات الفترة (2008–2021)

جدول (1): مؤشر مدركات الفساد بالدول العربية خلال السنوات (2008-2021)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	Score	Score	Score	Score	Score	Score	Score	Score	Score
مصر	28	28	28	28	32	32	37	36	34
ليبيا	26	26	26	26	21	15	18	16	14
السعودية	43	43	43	43	44	46	49	52	46
البحرين	54	54	54	54	51	48	49	51	43
الامارات	59	59	59	59	68	69	70	70	66
قطر	65	65	65	65	68	68	69	71	61
الاردن	51	51	51	51	48	48	49	53	48
الكويت	35	35	35	35	44	43	44	49	41
عُمان	55	55	55	55	47	47	45	45	45
العراق	13	13	13	13	18	16	16	16	17
المغرب	35	35	35	35	37	37	39	36	37
تونس	44	44	44	44	41	41	40	38	41
الجزائر	32	32	32	32	34	36	36	36	34
موريتانيا	28	28	28	28	31	30	30	31	27
اليمن	23	23	23	23	23	18	19	18	14
سوريا	21	21	21	21	26	17	20	18	13
لبنان	30	30	30	30	30	28	27	28	28
السودان	16	16	16	16	13	11	11	12	14

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	
	Score	Score	Score	Score	Score	Rank
مصر	32	35	35	33	33	117/180
ليبيا	17	17	18	17	17	172/180
السعودية	49	49	53	53	53	52/180
البحرين	36	36	42	42	42	78/180
الامارات	71	70	71	71	69	24/180
قطر	63	62	62	63	63	31/180
الاردن	48	49	48	49	49	58/180
الكويت	39	41	40	42	43	73/180
عُمان	44	52	52	54	52	56/180
العراق	18	18	20	21	23	157/180
المغرب	40	43	41	40	39	87/180
تونس	42	43	43	44	44	70/180
الجزائر	32	35	35	36	33	117/180
موريتانيا	28	27	28	29	28	140/180
اليمن	16	14	15	15	16	174/180
سوريا	14	13	13	14	13	178/180
لبنان	28	28	28	25	24	154/180
السودان	16	16	16	16	20	164/180

ويتبين من الجدول وفي الشكل (1) ارتفاع معدلات الفساد بمعظم البلدان العربية، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى عربيًا والرابعة والعشرين دولياً من حيث انخفاض مؤشر مدركات الفساد، تليها دولة قطر التي جاءت في المرتبة الثانية عربياً والحادية والثلاثين دولياً. واللتان احتلتا رتبة جيدة بين دول العالم، تليهما السعودية فعُمان.

بينما نلاحظ ارتفاع مؤشر مدركات الفساد بدرجة كبيرة في كل من سوريا، اليمن، ليبيا، السودان، العراق، وموريتانيا، والتي تذيلت الترتيبين العربي والدولي. حيث يبين الشكل (1) مستوى الفساد الاقتصادي بالبلدان العربية(Score-100) لعام 2021 والذي يظهر باللون الأزرق، وترتيب الدولة عالمياً باللون الأحمر، ويتبين من خلاله احتلال دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً من حيث انخفاض معدلات الفساد تليها قطر فالسعودية ثم عُمان. فيما جاءت سوريا بالمرتبة الأخيرة تسبقها كلّ من اليمن، ليبيا، السودان، العراق، وموريتانيا

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

شكل (1) تطور الفساد الاقتصادي بالدول العربية لعام 202

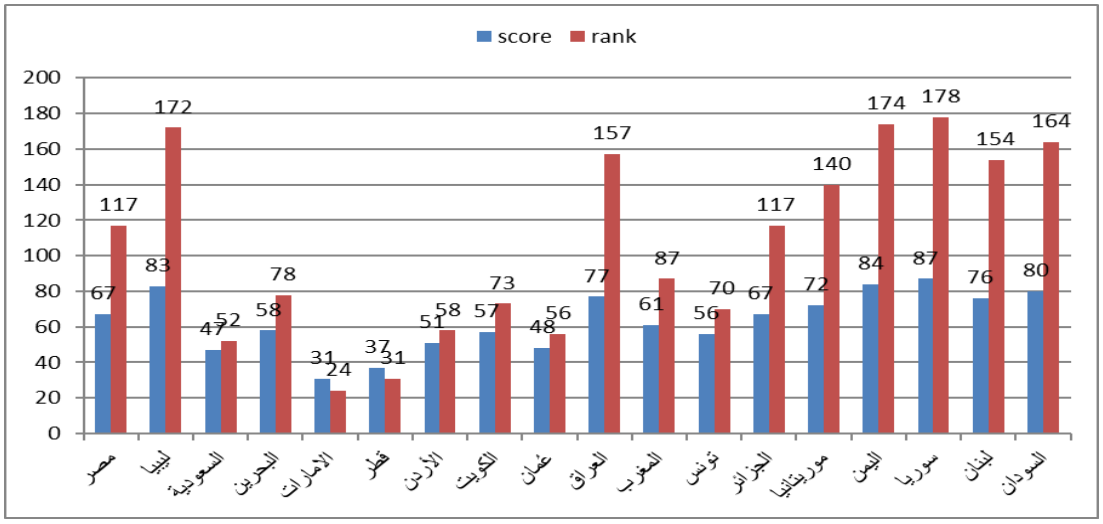

رابعاً–الجانب العملي:

الدراسة القياسية:

انطلاقًا من حقيقة عدم اتفاق معظم الاقتصاديين حول المقصود بمصطلح "الفساد"، الأمر الذي يجعل منه مصطلحًا فضفاضًا يصعب على الباحثين تحليل الجوانب الاقتصادية له، ومن ثم صعوبة استخدام النماذج الاقتصادية؛ لتحليل ودراسة أسبابه والآثار الاقتصادية الناجمة عنه بشكل دقيق. ولكن لا يشكك أحد بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية لظاهرة الفساد وما أدت إليه من عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب دول العالم الأمر الذي لم يجعل للاقتصاديين أي خيار في تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل.

وتُعدّ هذه الدراسة محاولة من الباحثين؛ لتقديم نموذج قياسي (يضم عينة من 18 دولة عربية) يمكن من خلاله معرفة تأثير الفساد الاقتصادي على النمو بالبلدان العربية، وذلك بالاستعانة ببيانات منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2008–2021).

أولاً: متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

أ– **المتغير التابع:** أُسوة بمعظم الدراسات السابقة تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي GDP مقوماً بالدولار الأمريكي كمقياس للنمو الاقتصادي في كل دولة.

ب– **المتغيرات الشارحة:** تتكون المتغيرات الشارحة من:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- صافي الصادرات NX مقوماً بالدولار الأمريكي، والذي يساوي قيمة الصادرات ناقصاً قيمة الواردات لكل دولة على حدة.
- الإنفاق الحكومي GEXP مقوماً بالدولار الأمريكي والذي يساوي إجمالي الإنفاق الحكومي الجاري بالعملة المحلية مقسوماً على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي لكل دولة.
- مؤشر الفساد Cor والذي يساوي 100–مؤشر مدركات الفساد بكل دولة.
- وتم استبعاد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لتأثيره السلبي على مقدرات النموذج.

وتم تجميع بيانات كل من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي وصافي الصادرات من بيانات البنك الدولي، في حين تم تجميع بيانات مدركات الفساد من منظمة الشفافية الدولية.

ثانياً: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات: تم تطبيق اختبار Phillips–Perron Fisher Unit Root Test لفحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات وفقاً لعدد فترات الإبطاء المثلى لكل سلسلة ووفق نموذج السير العشوائي المناسب (Constant–Constant and Trend– None)، وجاءت نتائج الاختبار كما هي مبينة بالجدول (2).

جدول (2): نتائج اختبار Phillips-Perron Fisher Unit Root Test

Variable	Lags	Phillips-Perron Fisher Statistics			
		Level			
		PP - Fisher Chi-square	Prob	PP - Choi Z-stat	Prob
lnGDP	4	*17.4244*	*0.9961*	*4.07809*	- 1.0000
lnCor	4	*31.3052*	*0.6914*	*1.10983*	*0.8665*
lngexp	2	*9.07571*	*1.0000*	*5.63704*	1.0000
NX	4	*47.2090*	*0.1001*	-0.980799	*0.1633*
	1	First Difference			
lnGDP	4	*177.964*	*0.0000*	*-13.6459•••*	0.0000
lnCor	4	*273.962*	*0.0000*	*-13.6459 •••*	*0.0000*
lngexp	2	*119.470*	*0.0000*	*-7.49279•••*	*0.0000*
NX	4	*180.997*	0.0000	*-9.746300•••*	*0.0000*

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-9 ••• معنوي عند0.01

ويتبين من الجدول أعلاه أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة في قيم المستوى، وأنها استقرت عند فروقها الأولى، أي أنها جميعها متكاملة من الرتبة الأولى (1).

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك Panel Cointegration Testتم فحص التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بتطبيق اختبار بدروني Pedroni Test وكانت نتائج الاختبار كما هي مبينة بالجدول (3) والتي تؤكد عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. حيث:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

Null Hypothesis: No cointegration

جدول (3): نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك

Test	في ظل وجود قاطع				
	Statistics	Value	Prob	Weighted statistic	Prob
Pedroni Panel Cointegration Test	Panel v-Statistic	-0.693995	0.7562	- 0.500506	0.6916
	Panel rho-Statistic	1.205444	0.8860	0.885219	0.8120
	Panel PP-Statistic	-0.432154	0.3328	-1.990458	0.0233
	Panel ADF-Statistic	-1.486185	0.0686	-3.047122	0.0012
	Group rho-Statistic	2.741876	0.9969	القرار: لا يوجد تكامل مشترك	
	Group PP-Statistic	-2.403650	0.0081		
	Group ADF-Statistic	-4.786168	0.0000		
	في ظل وجود قاطع واتجاه زمني				
	Panel v-Statistic	1.525584	0.0636	0.155988	0.4380
	Panel rho-Statistic	2.931945	0.9983	2.131529	0.9835
	Panel PP-Statistic	-2.581693	0.0049	-4.589644	0.0000
	Panel ADF-Statistic	-3.755845	0.0001	-5.529325	0.0000
	Group rho-Statistic	3.840458	0.9999	القرار: يوجد تكامل مشترك	
	Group PP-Statistic	-4.976986	0.0000		
	Group ADF-Statistic	-5.619085	0.0000		
	في ظل عدم وجود قاطع ولا اتجاه زمني				
	Panel v-Statistic	-15.61473	1.0000	-2.406338	0.9919
	Panel rho-Statistic	1.782314	0.9627	1.293934	0.9022
	Panel PP-Statistic	1.071204	0.8580	-0.356191	0.3608
	Panel ADF-Statistic	-0.224471	0.4112	-1.603238	0.0544
	Group rho-Statistic	3.259761	0.9994	القرار: لا يوجد تكامل مشترك	
	Group PP-Statistic	-0.790105	0.2147		
	Group ADF-Statistic	-2.168656	0.0151		
	الخلاصة: لا يوجد تكامل مشترك				

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

رابعاً: نتائج التقدير

بناءً على نتائج اختبار التكامل المشترك تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS). وهنا تجب المفاضلة بين ثلاثة نماذج للتقدير وهي:

1- **نموذج الانحدار التجميعي**

Pooled Regression Model or Common Effect Model(CEM).

يُعدّ هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية وصيغته العامة كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{K} \beta_j X_{J(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots ()$$

2-نموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effect Model**(FEM).

هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والقاطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك بافتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت؛ لهذا تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة، وهي تمثل البعد الفردي والزمني معًا لنموذج بيانات بانل. يكون هذا النموذج وفق الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{K} \beta_j X_{J(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots ()$$

3-نموذج التأثيرات العشوائية Random **Effect Model** (REM).

يتمثل نموذج الأثر العشوائي في كون الثابت يتغير عشوائياً، ويمكن العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي والزمني. وتُعدّ طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) هي الطريقة الملائمة لتقدير هذا النوع من النماذج. ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{K} \beta_j X_{J(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \ldots\ldots ()$$

وتتم المفاضلة بين النماذج الثلاث وفق الخطوتين التاليتين:

الخطوة الأولى: نفاضل بين النموذجين الأول والثاني (CEM وFEM) وذلك بالاستعانة باختبار F-Fisher المعتمد على إحصائة F وصيغتها كما يلي:

$$F = \frac{(R^2_{Fixed} - R^2_{Pooled})/(n-1)}{(1 - R^2_{Fixed})/(n-K)}$$

فاذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من نظيرتها الجدولية فإننا نقبل فرض العدم ولا نحتاج إلى الخطوة الثانية. أما إذا كانت قيمة F أكبر من نظيرتها الجدولية فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، ومن ثم نذهب للخطوة الثانية(بن عمرة، 2021: 5). حيث:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

H_0: CE *Model* appropriate
H_1: *FE* Model *is appropriate*

الخطوة الثانية: في حال رفض فرض العدم بالخطوة الأولى وقبول الفرض البديل تتم المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت(FE Model) والأثر العشوائي(RE Model) وذلك بتطبيق اختبار Hausman Test حيث:

H_0: RE Model is appropriate (P>0.05)

H_1: FE Model is appropriate (P<0.05)

وبإجراء اختبار F–Fisher وفق الخطوة الأولى كانت قيمة F المحسوبة (1.173) وهي أصغر من نظيرتها الجدولية؛ لذلك يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي تقدير العلاقة وفق نموذج CE Model.حيث:

H_0: CE *Model* appropriate
H_1: *FE* Model *is appropriate*

وقد جاءت نتائج التقدير وفق نموذج الانحدار التجميعي (CE Model) كما هي مبينة بالجدول (4).

جدول (4): نتائج التقدير

Regressor	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Constant	6.046503	0.412716	14.65053	0.0000
LNGEXP	0.84446	0.015150	55.74039	0.0000
LNCOR	-0.122538	0.047365	-2.587122	0.0103
NX	3.66E-12	2.42E-13	15.14965	0.0000
R-squared: 0.942865 Adjusted R-squared : 0.942060 F-statistic: 1171.674 Prob(F-statistic): 0.000000 Durbin-Watson stat: 2.025629				

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews-9

ويتبين من الجدول أعلاه تطابق نتائج التقدير مع النظرية الاقتصادية، حيث يرتبط النمو الاقتصادي بالبلدان العربية ارتباطا موجباً بكلٍ من الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، وارتباطاً سلبياً مع الفساد الاقتصادي.
وأن زيادة مؤشر الفساد بمقدار 100 نقطة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بالدول العربية مجتمعة بمقدار 12.2نقطة، وأن الإنفاق الحكومي هو العامل الأهم في التأثير على النمو الاقتصادي في الاقتصادات العربية بالأجل الطويل يليه صافي الصادرات. كما يتبين من الجدول كبر قيمة كل من معامل التحديد وF–statistic مما يدل على جودة توفيق النموذج، حيث تفسر المتغيرات المستقلة نسبة كبيرة من التغير الحاصل في المتغير التابع.[1] كما يعكس إحصاءة دربن واتسون وقربها من 2 خلو النموذج المُقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير

[1] - إذا زادت قيمة معامل التحديد عن 0.50 فهذا يدل على جودة توفيق النموذج.(Zulfikar, (2018)) :

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال ما تضمنته الدراسة في جزئيها النظري والقياسي يمكن استنتاج ما يلي:

- أن البلدان العربية كغيرها من بلدان العالم تعاني من ظاهرة الفساد ولو بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى. فمنها ما احتل مرتبة متقدمة وجيدة في تصنيف منظمة الشفافية الدولية مثل قطر والإمارات، ومنها ما يقبع في ذيل القائمة مثل الصومال وليبيا واليمن.
- يمارس الفساد الاقتصادي تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي بالبلدان العربية في مجموعها، وأظهرت الدراسة أن زيادة متوسط مؤشر الفساد في الدول العربية بمقدار 100 نقطة مئوية سيؤدي إلى تدهور متوسط معدلات النمو بها بمقدار 12.2 نقطة مئوية.
- أن الإنفاق الحكومي هو العامل الأكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي بالبلدان العربية، وهو ما يوجب تعزيز إجراءات مكافحة ظاهرة الفساد بهذه الدول بسبب ارتباط الفساد الى حد كبير بنوعية وحجم هذا الإنفاق والذي يُعدّ مصدراً مهماً من مصادر تغذية واستشراء الفساد.

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى ما تناوله الإطار العام للبحث وما توصل إليه من نتائج يوصي البحث بما يلي:

- تركيز اهتمام الأجهزة الرقابية بالبلدان العربية على محاربة ظاهرة الفساد وتحديد مسببات هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها وليس فقط سن التشريعات الرادعة. كذلك إعداد وتجديد إقرارات الذمة المالية للعاملين الشاغلين لوظائف إدارية عليا بالأجهزة الحكومية بصفة دورية والتأكد من صحتها ومطابقتها للواقع. وفتح قنوات مأمونة يمكن للمواطنين الإبلاغ من خلالها عن أية شبهات يمكن أن تكون مؤشراً؛

لوجود هذه الظاهرة دون الكشف عن أية معلومات تخص المتعاونين مع الجهاز الرقابي الحكومي.

- تأهيل وتحصين كوادر الأجهزة الرقابية مادياً ومعنوياً؛ للحيلولة دون انخراطهم في التغطية على مرتكبي هذه الظاهرة ومشاركتهم فيها بدلاً من مقاضاتهم.
- العمل على توعية المواطنين خصوصاً العاملين منهم بالأجهزة الحكومية؛ بأن الفساد ظاهرة لا أخلاقية، وأن الكسب المتأتي منها يورد صاحبه موارد الخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية:

أ- الكتب:

1- حمد، هشام مصطفى (2014)، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، كلية الشريعة والقانون. جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

2- بن عمرة، عبد الرزاق (2021)، خطوات تطبيق تقنية Model Data Panel باستخدام برنامج Eviews10، جامعة فرحات عباس سطيف.

ب- الرسائل العلمية:

1- صاحبي، سهام، (2017)، *الأثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية* "دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي، الجزائر.

2- عليمات، خالد عيادة نزال (2015)، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الاردن"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

3- كناي، نور الدين، (2013)، أثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني "سبل الوقاية والعلاج"، دراسة اقتصادية تحليلية للفترة 2000-2012، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر.

4- كنزة، سعدون، (2017)، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

5- مسعودي، عمار (2020)، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في الجزائر "دراسة تحليلية وقياسية" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

ج-الدوريات:

1- حسين، مجدي ماجد (2022)، أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 3، العدد2، الجزء 4، يوليو.

2- خلايفة، العلمي، والعبيدي، عمارة، (2020)، تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، مجلد 11، العدد الأول.

3- عريقيب، سعاد عبد السلام، والمبسوط، ربيعة عاشور، (2018)، البيئة الحاضنة للفساد المالي وأثاره "دراسة تحليلية للفترة 2003-2016"، *مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية*، العدد الأول، أبريل 2018.

4- محمود، محمود صافي (2020)، الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "دراسة حالة ماليزيا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد السادس.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

5- نبيل أبو طير (2021)، مشكلة الفساد الاقتصادي وتقييم جهود مكافحته في الدول العربية، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، المجلد الثامن، العدد الأول.

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية:

A- Books:

1- M. Mustafa, Erdoğdu & Bryan, Christiansen (2016). *The Impact of Corruption on Economic Growth: A Comparative Analysis between Europe and MENA Countries*. In Handbook of Research on Comparative Economic Development Perspectives on Europe and the MENA Region, A volume in the Advances in Finance, Accounting, and Economics (AFAE) Book Series, Business Science Reference (an imprint of IGI Global), USA.

2- Zulfikar ،Rizka،(2018), *Estimation Model and Selection Method of Panel Data Regression: AN Overview of Common Effect, Fixed Effect ،and Random Effect Model*, Fakultas Ekonomi, Universitas, Islam Kalimantan MAB Banjarmasin.

B- Thesis:

1- Qianqlao Hua (2013), *Corruption and Economic Growth in Transttion Economies*, Thesis phd, University of Missouri, Faculty of the Graduate School, Columbia.

C-Articles:

1- Agale-Kolgo. D. (2018), The impact of corruption on economic growth in developing countries, Public Administration, *Cogent Economics & Finance* 10(1), pp 1-30.

2- Ahmeti, S. Gjonbalaj, B. F.، Blyta . B. E., & Lumezi, B. L. (2012), Corruption and Economic Development, ILIRIA International Review, 2(1).

3- António Afonso, Eduardo de Sá Fortes Leitão Rodrigues(2021): "Corruption and Economic Growth: Does the Size of the Government Matter?", *EconPol Working Paper* , Vol(5) No(60), pages 1-36.

4- Kaddachi, Hayet and Ben Zina, Naceur, (2022).The Impact of Corruption on Economic Growth in Tunisia: Application of ARDL Approach, MPRA Paper No. 114